

لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد “.

الجلسة العامة ٦٧

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٥٣/٤٦ - عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣/٤٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الذي أعلنت بموجبه الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ عقداً للأمم المتحدة للقانون الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى أن المقاصد الأساسية للعقد، وفقاً للقرار ٢٣/٤٤، ينبغي أن تتمثل، في جملة أمور، فيما يلي:

(أ) تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها؛

(ب) تعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية، ومن بينها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وإبلاغها الاحترام الكامل؛

(ج) التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وعلى تدوينه؛

(د) تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٥/٤٠ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الذي أرفق به برنامج الأنشطة التي تبدأ خلال الفترة الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩٢) من عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي،

وإذ تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي^(٢٣)، الذي قدّم عملاً بالقرار ٤٥/٤٠،

وإذ تشير إلى أن اللجنة السادسة أنشأت في دورتها الخامسة والأربعين الفريق العامل المعني بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي من أجل إعداد توصيات مقبولة عموماً تتعلق ببرنامج أنشطة العقد؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة السادسة قامت، في دورتها السادسة والأربعين، بدعوة الفريق العامل إلى معاودة الاجتماع لمواصلة أعماله وفقاً للقرار ٤٥/٤٠،

١ - تعرب عن تقديرها للجنة السادسة وفريقها العامل المعني بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي لعملهما في هذه

١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٧٥/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ٦٧/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٧٣/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٤٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٦٢/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٣٠/٤٤ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، المعنونة “التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد“،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لإعادة تنشيط عملية التعاون الاقتصادي الدولي والمفاوضات التي أجريت لهذا الغرض، لاسيما بالنظر إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية،

وإذ ترى الصلة الوثيقة بين إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ووجود إطار قانوني ملائم،

وإذ تضع في اعتبارها أن الدراسة التحليلية^(٢١) التي قدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين، يمكن أن تشكل مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها مختلف أجهزة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة مصدراً قيماً للمعلومات،

١ - ترى أن من الضروري دراسة آثار الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة على البلدان النامية،

٢ - تحيط علماً مع التقدير بالآراء والتعليقات التي قدمتها الحكومات عملاً بالقرارات ٦٧/٤٠ و ٧٣/٤١ و ١٤٩/٤٢ و ١٦٢/٤٣ و ٣٠/٤٤^(٢٢)،

٣ - تقرر إنشاء فريق عامل منبثق عن اللجنة السادسة تعهد إليه بمهمة تطوير مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة صياغة تعليقاتها، خاصة على المبادئ التي ترى أن الفريق العامل يمكن أن يهتم بها على سبيل الأولوية، وأن يدرج هذه التعليقات في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون “التطوير التدريجي

(٢١) A/39/504/Add.1، المرفق الثالث.

(٢٢) A/41/536، و A/42/483 و Add.1 و 2، و A/43/529 و Add.1.

و A/44/455 و Add.1، و A/46/352 و Add.1.

(٢٣) A/46/372.

٥٤/٤٦ - تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين^(٢٤)،

وإذ تؤكد على ضرورة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه لمجمله وسيلة أنجع لتحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٢٥)، ولإضفاء مزيد من الأهمية على دوره في العلاقات بين الدول،

وإذ تسلّم بأهمية إحالة المسائل القانونية ومسائل الصياغة إلى اللجنة السادسة، بما في ذلك المواضيع التي قد تقدم إلى لجنة القانون الدولي، وبأهمية تمكين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي من مواصلة زيادة إسهامهما في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه،

وإذ تشير إلى الحاجة إلى أن تبقى قيد الاستعراض مواضيع القانون الدولي التي قد تكون، بالنظر إلى أهميتها الجديدة أو المتجددة بالنسبة للمجتمع الدولي، ملائمة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، ومن ثم يمكن أن تدرج في برنامج العمل المقبل للجنة القانون الدولي،

وإذ تقر بدور لجنة القانون الدولي في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالفرع المتعلق بمسألة إمكانية إنشاء ولاية جنائية دولية من تقرير لجنة القانون الدولي^(٢٥)، وإذ تلاحظ المناقشة التي دارت في اللجنة السادسة حول هذا الموضوع^(٢٦)،

وإذ ترى أن الخبرة قد برهنت على جدوى تنظيم المناقشة التي تدور في اللجنة السادسة حول تقرير لجنة القانون الدولي بما يوفر الظروف اللازمة لتركيز الانتباه على كل من المواضيع الرئيسية التي يتناولها التقرير، وأنه مما ييسر هذه العملية أن تبين لجنة القانون الدولي المسائل المحددة التي يكون إبداء آراء الحكومات بشأنها ذا أهمية خاصة من أجل مواصلة العمل عليها،

(٢٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ١٠ (A/46/10).

(٢٥) المرجع نفسه، الفصل الرابع، الفرع باء.

(٢٦) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، اللجنة السادسة، الجلسات ٢٢ إلى ٣٧ و٤٣ و٤٤، والتصويب.

الدورة وتطلب إلى الفريق العامل أن يواصل عمله في الدورة السابعة والأربعين وفقاً لولايته وأساليب عمله :

٢ - تعرب عن تقديرها أيضاً للدول والمنظمات والمؤسسات الدولية التي اضطلعت بأنشطة تنفيذاً للبرنامج في الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٢) من العقد، بما في ذلك رعاية المؤتمرات المعنية بمختلف مواضيع القانون الدولي :

٣ - تدعو جميع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المشار إليها في البرنامج إلى تقديم أو تحديث أو استكمال المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها تنفيذاً للبرنامج، حسب الاقتضاء، إلى الأمين العام، وكذلك تقديم آرائها بشأن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في الفترة التالية من العقد :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، على أساس هذه المعلومات، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن تنفيذ البرنامج، بالاقتراح مع الآراء المتعلقة بالأنشطة الممكنة للفترة التالية من العقد :

٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يستكمل تقريره، حسب الاقتضاء، بمعلومات جديدة عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وأن يقدمه إلى الجمعية العامة سنوياً :

٦ - تشجع الدول على القيام، حسب الاقتضاء، بنشر المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام على الصعيد الوطني :

٧ - تناشد الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان، والقطاع الخاص، تقديم مساهمات مالية أو عينية لغرض تيسير تنفيذ البرنامج :

٨ - تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام أن يوجه انتباه الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في ميدان القانون الدولي إلى البرنامج المرفق بالقرار ٤٥/٤٠ :

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي".

الجلسة العامة ٦٧

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١